حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة
وأثر قانون الخدمات الرقميّة للاتّحاد الأوروبيّ خارج الحدود الإقليميّة

حملـــة - المـركز العـربيّ لتطويــر الإعــلام الاجتمـاعيّ
نيسان 2024

ورقة موقف حول الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة وأثر قانون الخدمات الرقميّة للاتّحاد الأوروبيّ خارج الحدود الإقليميّة (DSA)

الكاتب: إِتشاسو دومينغيز دي أولازابال
مراجعة وتحرير: جلال أبو خاطر وإريك سايپ
تصميم: مجد شربجي
الترجمة إلى العربية: دار ليلى للنشر والترجمة

اتصلوا بنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
الهاتف: 20670 7740 (0) 972+

جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ **7amleh**

فهرس

المختصرات 4
الملخّص التنفيذيّ 5
مقدّمة 6
الأهداف والمنهجيّة 7
قانون الخدمات الرقمية (DSA) باختصار 7
- المحتوى الضارّ وغير القانونيّ 8
- قواعد الإشراف على المحتوى 8
- التزامات الشفافيّة 9
- تقييم المخاطر والتخفيف من حدّتها 10
- دور المجتمع المدنيّ 10

أهميّة DSA للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة 10
- التسييس والتأطير المتحيّز على أيدي المؤسّسات 11
- إمكانية استخدام التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة الذي اعتمده التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست IHRA WDA 11
- إمكانيّة استغلال مكافحة الإرهاب 13
- أوامر الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ضد المحتوى غير القانونيّ 13
- الشروط والأحكام أوّلًا 13
- الأتمتة، والرقابة الاستباقيّة، والإفراط في الامتثال التمييزي 14
- الإشعارات المقدّمة من المخبرين الموثوقين (Trusted Flaggers) 14

دراسة حالة: آثار أحداث 7 تشرين الأوّل 16
- علامات مقلقة على التسييس 16
- استغلال النضال ضد الإرهاب ومعاداة الساميّة 17
- تجاوز الإنفاذ 18
- الخلط مع المعلومات المضلِّلة 18
- الأدلّة الكمّيّة والنوعيّة 19
- الآثار على حقوق الإنسان 20
- إضافة الوقود إلى النار 21

استنتاجات، توصيات، ونقاط عمل مُحتملة 21
- مسؤوليّات مؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ فيما يتعلق بتأثير DSA خارج الحدود الإقليميّة 22
- كيف يمكن للمجتمع المدنيّ الاستفادة من DSA لحماية الحقوق الرقميّة المتعلّقة بفلسطين وخارجها؟ 23
- المنصّات عبر الإنترنت: كوني شفّافة وتجاوزي ما ينصّ عليه قانون DSA 24

المختصرات

- **CSO-Civil Society Organisation**: منظمات المجتمع المدنيّ
- **DOI-Dangerous Individuals and Organisations**: الأفراد والمنظمات الخطِرين
- **Digital Services Act-DSA**: قانون الخدمات الرقميّة
- **Digital Services Coordinator-DSC**: منسّق الخدمات الرقميّة
- **European Board for Digital Services-EBDS**: المجلس الأوروبيّ للخدمات الرقميّة
- **European Commission- EC**: المفوّضيّة الأوروبيّة
- **European Union-EU**: الاتّحاد الأوروبيّ
- **International Holocaust Remembrance Alliance Working Definition of Antisemitism- IHRA WDA**: التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست
- **Internet Referral Unit- IRU**: وحدة الإحالة عبر الإنترنت
- **Member State- MS**: دولة عضو
- **Regulation To Address the Dissemination of Terrorist Content Online- TERREG**: لائحة معالجة نشر المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت
- **UN Guiding Principles on Business and Human Rights- UNGPs**: المبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان
- **Very Large Online Platforms- VLOPs**: منصّات كبيرة جدًّا على الإنترنت
- **Very Large Online Search Engines- VLOSEs**: محركات بحث كبيرة جدًّا على الإنترنت

الملخّص التنفيذيّ

تتعمّق هذه الدراسة في التقاطع المعقّد لتشريعات الاتّحاد الأوروبيّ، ولا سيّما قانون الخدمات الرقميّة (DSA) والحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، وتسلّط الضوء على التأثير السلبيّ خارج الحدود الإقليميّة لـ DSA، لا سيّما فيما يتعلّق بسياقات الصراع والأزمات التي يزداد تأثيرها عالميًّا على عمليّات المنصّات خارج حدود الاتّحاد الأوروبيّ. مع التركيز بشكلٍ خاصٍّ على السياق بعد 7 تشرين الأوّل 2023، تشير النتائج إلى مؤشّرات مقلقة بأنّ إنفاذ قانون DSA يساهم في انتهاك الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة. في مشهد يتّسم بتسيّيس مؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ، هناك خوف من يُعرّض DSA للخطر، عن غير قصد، الحقوق ذاتها التي يهدف إلى حمايتها، ممّا يفرض تحدّيات على حرّيّة التعبير، والوصول إلى المعلومات، والسلامة داخل وخارج الاتّحاد الأوروبيّ.

مقدّمة

تأتي هذه الدراسة تتويجًا للجهود المكثّفة التي يبذلها مركز حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعي، وتبحث في العلاقة المعقّدة بين السياق الإسرائيليّ/الفلسطينيّ وتشريعات الاتّحاد الأوروبيّ، ولا سيّما قانون الخدمات الرقميّة (DSA). في حين تمّ الاعتراف بهذا القانون كخطوة إيجابيّة لمعالجة المحتوى غير القانونيّ والضارّ، ولتعزيز الحقوق الرقميّة في الاتّحاد الأوروبيّ، فقد نشأت مخاوف بشأن تداعياته غير المقصودة على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة[1]. في البداية، تركّزت المخاوف على إمكانية نسخ القوانين التي تمكّن وتعزّز الأنظمة غير الليبراليّة (وقد يكون هذا صحيحًا فيما يتعلّق بما يُسمّى "مشروع قانون فيسبوك" المجمّد الآن في إسرائيل)، وخطر تضاؤل الاستثمارات التكنولوجيّة الكبيرة في موارد إدارة المحتوى في "بقيّة العالم"، لكن تُظهر هذه الدراسة أنّه يجب تسليط الضوء أيضًا على جوانب أخرى، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بسياقات الصراعات والأزمات.

تسلّط الدراسة الضوء على التأثير السلبيّ لـ DSA خارج الحدود الإقليميّة، والناجم عن قرارات إدارة المحتوى المُتّخذة فيما يتعلق بالمحتوى المُنتج داخل الاتّحاد الأوروبيّ، والتي توسّع نفوذها إلى ما هو أبعد من تلك المنطقة، ممّا يؤثّر على عمليّات المنصّات على نطاق عالميّ. سلطت الدراسة الضوء على تداعيات القانون في السياق الفلسطيني، فإنّها تنطوي على إمكانات جديّة للتطبيق في مختلف المجتمعات في جميع أنحاء العالم، لا سيّما في الجنوب العالميّ، بالنظر إلى الحالات الأخيرة لإنفاذ DSA التي تثير مخاوف مماثلة بشأن القيود المفروضة على التعبير الشرعيّ.

من خلال فحص المشهد العينيّ للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة بعد 7 تشرين الأوّل، والذي تميّز بمجموعة من التجاوزات، تتناول الدراسة – فضلًا عن انتهاك الحقوق الأخرى – المخاوف من التمييز والرقابة داخل الاتّحاد الأوروبيّ، والتي تؤثّر على كلّ من الفلسطينيّين والمدافعين حول العالم عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ. تقدّم الأقسام التالية لمحة عامّة عن DSA، ومكوّناته، وآثاره، يليها استقراء لأهميّته وتأثيره على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة. من خلال فحص الانتهاكات بعد 7 تشرين الأوّل، ونختتم الدراسة بتوصيات قابلة للتنفيذ للتخفيف من التحدّيات وحماية الحقوق الرقميّة في السياق الفلسطينيّ، ولكن أيضًا عبر سياقات أخرى.

1. يلخص هذا التعبير التعدي على الحقوق الرقميّة، الذي يُنظر إليه من خلال عدسة حقوق الإنسان، والذي لا يؤثّر على الأفراد الفلسطينيّين فحسب، بل يمتد أيضًا إلى أصحاب الحقوق غير الفلسطينيّين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ عبر منصّات مختلفة وفي سياقات متنوّعة على مستوى العالم.

الأهداف والمنهجيّة

تسترشد الدراسة بعددٍ من الأسئلة البحثيّة:

- كيف تؤثّر الطريقة التي يُعالج بها قانون DSA (ويميّز بين) خطاب الكراهية والمحتوى الضارّ على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة على المنصّات الرئيسيّة على الإنترنت؟
- ماذا تخبرنا تجربة الإنترنت بعد 7 تشرين الأوّل عن المزايا والمخاطر المحتملة لإنفاذ DSA على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة؟
- إلى أي مدى يمكن أن يؤثّر تسييس DSA من قِبَل الاتّحاد الأوروبيّ على تطبيقه وأهميّته للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة؟
- ما هي الفوائد والقيود المحتملة للآليات التي ابتكرها DSA في تحسين التجربة الفلسطينيّة على الإنترنت؟
- تستخدم الدراسة منهجيّات مختلفة، بما في ذلك مراجعة الأدبيّات والبحث المكتبيّ (والمعروف أيضًا بالبحث الثانويّ)، والتحليل القانونيّ، كما تتضمّن دراسة معمّقة للتقارير ذات الصلة من حُر – مرصد انتهاكات الحقوق الرقميّة، إلى جانب مواد مماثلة تمّ الحصول عليها من خلال المقابلات الرسميّة وغير الرسمية[2]. يدرس هذا النهج الأبعاد الكميّة والنوعيّة لظواهر الدراسة.

قانون الخدمات الرقمية (DSA) باختصار

كان أحد أهداف الأجندة الرقميّة للاتّحاد الأوروبيّ هو لجم قوّة شركات التكنولوجيا الكبرى، ولكن أيضًا معالجة التهديدات الخطيرة للأضرار المحتملة عبر الإنترنت. في هذا السياق، كان قانون الخدمات الرقميّة (DSA) أحد "جواهر التاج"، والذي تمّ اعتماد نصّه النهائيّ في 19 تشرين الأوّل 2022. في 25 آب 2023. أصبح القانون ساري المفعول للمنصّات الكبيرة جدًّا عبر الإنترنت (VLOPs)، وفي 17 شباط 2024 أصبح قابلًا للتطبيق بالكامل في جميع أنحاء الاتّحاد الأوروبيّ لجميع الكيانات في نطاقه. كان الهدف هو وضع قواعد مُنسّقة وواضحة بشأن الخدمات الوسيطة عبر الإنترنت، وجميع خدمات الاستضافة والمنصّات عبر الإنترنت التي تقدّم خدمات داخل الاتّحاد الأوروبيّ، وبالتالي تنظيم التفاعلات بين المستخدمين ومقدّمي الخدمات فيما يتعلّق بالإشراف على المحتوى والمجالات الحسّاسة الأخرى، وضمان حماية الحقوق الأساسيّة من خلال ضمانات جديّة. ينطبق DSA على جميع مقدّمي الخدمات الوسيطة عبر الإنترنت، طالما كان مكان تأسيس أو إقامة مستخدميهم في الاتّحاد الأوروبيّ. يتمّ وضع

2. تمّ إجراء خمس مقابلات مع مستخدمين من الاتّحاد الأوروبيّ المتأثرين بقرارات الإشراف على المحتوى، والتي تغطي منصّات مختلفة. لا يمكن الكشف عن أسمائهم لضمان أمنهم. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلة في 6 آذار 2024 مع ديبورا براون، القائمة بأعمال المدير المساعد في قسم التكنولوجيا وحقوق الإنسان، ورشا يونس، نائبة مدير برنامج حقوق مجتمع الميم في هيومن رايتس ووتش، وهما الباحثتان والمؤلّفتان وراء تقرير هيومن رايتس ووتش بعنوان "وعود ميتا المنكوثة: الرقابة المُنهجة على المحتوى الفلسطينيّ على إنستغرام وفيسبوك".

التزامات عينيّة ولوائح أكثر صرامة لضبط قوة VLOPs وVLOSEs (**محرّكات البحث الكبيرة جدًّا عبر الإنترنت**).
تلعب المفوّضيّة الأوروبيّة دور الإشراف والتحقيق والإنفاذ والمراقبة على VLOPs وVLOSEs. وستعيّن كل دولة عضو منسّقًا للخدمات الرقميّة ليكون مسؤولًا عن الإشراف على المنصّات الأصغر وإنفاذ التشريعات بوسائل أخرى، كما سيتم إنشاء مجلس أوروبيّ للخدمات الرقميّة. من السمات الأساسيّة لـ DSA أن عدم الامتثال لقواعده قد يؤدّي إلى غرامات، والتي يمكن أن تصل إلى 6% من حجم المبيعات العالميّة لـ VLOPs.

• المحتوى الضارّ وغير القانونيّ

يركز DSA على المفهوم المركزيّ لـ "المحتوى غير القانونيّ"، والالتزام الأساسيّ للمنصّات بالتصرّف بسرعة لحذف المحتوى غير القانونيّ. يتناول DSA أيضًا إلحاحيّة المحتوى الضارّ والمعلومات المضلِّلة. في حين أن نص القانون يتحدّث عن "المحتوى والأنشطة الضارّة على الإنترنت"، فإنه لا يحتوي على أيّ تعريف لماهيّة "المحتوى الضارّ"، ممّا يعكس صعوبات التوفيق بين هذا المفهوم والحقّ الأساسيّ في حرّيّة التعبير. عندما يتعلّق الأمر بالمعلومات المُضَلِّلَة، تعرّف مدوّنة الممارسات بشأن المعلومات المُضَلِّلَة لعام 2022 المصطلح بأنّه "محتوى كاذب أو مُضَلِّل يتمّ نشره بقصد الخداع أو تحقيق مكاسب اقتصاديّة أو سياسيّة وقد يتسبّب في ضرر عامّ".

• قواعد الإشراف على المحتوى

في حين أنّ القاعدة السابقة كانت نموذجًا للتنظيم الذاتي وإطارًا للمسؤوليّة المحدودة، فإنّ DSA يفرض على المنصّات نظامًا للمسؤوليّة المشروطة ونظامًا إلزاميًّا "للإشعار والعمل". كان أحد أهم الانتصارات التي حقّقتها منظّمات المجتمع المدنيّ هو حظر المراقبة العامّة للمحتوى: لا يتعيّن على المنصّات مراقبة المحتوى بشكلٍ منهجيٍّ. بموجب نموذج مشروط للمسؤوليّة الوسيطة، يجب أن تكون قادرة فقط على تحديد عدم قانونيّة المحتوى بوضوحٍ دون فحص قانونيّ مفصّل، وبالتالي، إنشاء تمييز معقّد بين مسح كل شيء لتحديد المحتوى غير القانونيّ من ناحية، وإدراك وجود محتوى غير قانونيّ معيّن من ناحية أخرى. هنا يأتي دور نهج "الإجراء قبل الجوهر" للإشراف على المحتوى: يضمن النص أن يتمكّن الأشخاص من المطالبة بالإجراءات والمساءلة في حالات الضرر المزعوم عبر الإنترنت من خلال تصنيف الإشعار وآليّات الإزالة والشكاوى. يمكن للمنصّات التصرّف أو عدم التصرّف بناءً على الإشعارات، عندما تكون دقيقة ومُثبتة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنصّات تقديم بيان بالأسباب والإشارة صراحةً إلى ما إذا كانت تستخدم وسائل آليّة، كما يتعيّن عليها إبلاغ كلّ من المُخطَرين والمستخدِمين المعنيّين بقرارها دون تأخير غير مُبرّر.

ستكون هناك طرق مختلفة **للمنصّات لمعرفة وجود محتوى غير قانونيّ**:

- أوّلًا، هناك "أوامر للعمل ضدّ المحتوى غير القانونيّ"، والتي بموجبها ستكون السلطات القضائيّة أو الإداريّة لدى الدول العضو هي المُخبِرة ذات الأولويّة. المنصّات مُلزمة أيضًا بالاستجابة لأوامر الدول الأعضاء لتقديم المعلومات.
- تماشيًا مع مسؤوليّتها المشروطة، يتعيّن على المنصّات إجراء مراقبة للمحتوى الذي تمّ إثباته، أو أنه غير قانونيّ بشكلٍ واضحٍ.
- يمكن أيضًا تقديم الإشعارات من قِبَل الأفراد أو الكيانات باستخدام آليّات الإشعار والعمل الخصوصيّة لذلك.

يقدّم DSA **أيضًا آليّات لتقديم الشكاوى والانتصاف**. تتضمّن إمكانيّة الاستئناف آليّة تقديم شكوى بثلاث مستويات: شكوى داخليّة، تسوية النزاعات خارج المحكمة، وحتّى الطعون القضائيّة. ستستمر فعاليّة معالجة الضرر والإساءة عبر الإنترنت على نطاقٍ أوسع في الاعتماد على التزام المنصّة بمتطلّبات DSA والقوانين الإجرائيّة المحدّدة لكلّ دولة.

• التزامات الشفافيّة

يقدم DSA التزامات الشفافيّة لمختلف الجهات الفاعلة: المفوّضيّة الأوروبيّة، والمنصّات، ومنسّقي الخدمات الرقميّة، والمُخبرون الموثوقون (Trusted Flaggers). الجدير بالذكر أنّ المنصّات ستنتج تقارير سنويّة توضّح بالتفصيل عدد طلبات الإزالة وشكاوى المستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشير تقارير الشفافيّة إلى الأتمتة وأن تكشف عن الدقّة ومعدّلات الخطأ المحتملة. تم نشر الجولة الأولى من التقارير في خريف عام 2023. قدّمت المفوّضيّة الأوروبيّة أيضًا قاعدة بيانات شفافيّة DSA في آب 2023، ممّا يتيح التدقيق في قرارات الإشراف على المحتوى.

عندما يتعلّق الأمر بالشفافيّة، من المهم أيضًا الإشارة إلى أنّ DSA يشدّد أيضًا على الحاجة لأن توفّر المنصّات إمكانيّة الوصول إلى البيانات للباحثين، والذين قد يشملون، من حيث المبدأ، منظّمات المجتمع المدنيّ. سيمتلك الباحثون الذين تمّ فحصهم القدرة على الوصول إلى بيانات المنصّات للتحقيق في الأضرار والديناميكيّات ذات الصلة المتعلّقة بعمليّات المنصّة. مع ذلك، قد يتمكّن مقدّمو الخدمات من الإشارة إلى الأسرار التجاريّة كسبب لحجب الوصول إلى البيانات عن الباحثين. حتى لحظة نشر الدراسة، أثبتت السيرورة أنّها تمثّل تحدّيًا استثنائيًّا لكلّ من الباحثين، الأفراد منهم والجماعات، الذين سعوا إلى استخدام النظام.

• تقييم المخاطر والتخفيف من حدّتها

يؤكّد DSA على التزامات واجب الرعاية والمساءلة إلى جانب الالتزامات الإجرائيّة، ويشمل ذلك مطالبة VLOPs بإجراء ونشر تقارير سنويّة حول تقييمات المخاطر، وتوفير المعلومات إلى المفوّضيّة الأوروبيّة ومنسّقي الخدمات الرقميّة عند الطلب. ستفيد تقييمات المخاطر تعديلات إدارة المحتوى، مع تكليف المنصّات بالتخفيف من المخاطر المحدّدة، لا سيّما فيما يتعلّق بالحقوق الأساسيّة. سيتم إجراء تقييمات الأثر على الحقوق الأساسيّة سنويًّا وعند حدوث تغييرات وظيفيّة كبيرة. يجب أن تخضع VLOPs لعمليّات تدقيق سنويّة مستقلّة لتأثير خوارزمياتها على الديمقراطية وحقوق الإنسان، على أن يتمّمها تدقيق المفوّضيّة الأوروبيّة.

يفتقر DSA إلى أحكامٍ خاصّةٍ بمفوّض معيّن أو مبادئ توجيهيّة من شأنها أن تضع قواعد موحّدة لتقييم المخاطر. علاوة على ذلك، لا يقدّم القانون تعريفًا دقيقًا لعنصرٍ مهمّ كعنصر الخطر، فكي يكون الخطر ذا صلة، يجب أن يصل إلى حدٍّ معيّن ليتمّ اعتباره خطرًا "نظاميًّا". تأتي أهميّة ذلك بالنسبة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة بأنّ الجوانب الخارجيّة المتعلّقة بالمخاطر قد تتعلق إمّا بأصل هذه المخاطر أو تأثيرها. لا يشير نص DSA إلى أيّ استبعاد للمخاطر الناشئة من خارج الاتّحاد الأوروبيّ في تقييم المخاطر، طالما أنّ هذه المخاطر يمكن ربطها بأفرادٍ موجودين داخل الاتّحاد الأوروبيّ.

• دور المجتمع المدنيّ

من الانتصارات الأخرى لمنظّمات المجتمع المدنيّ الإشارة إلى مساهمة أصحاب المصلحة، وإن كانت تتميّز، مرّة أخرى، بغياب التعريفات الدقيقة. فتح انعدام التحديد هذا الباب أمام المجتمع المدنيّ ليكون طرفًا فاعلًا ورئيسيًّا في تنفيذ النص وإنفاذه. تنطوي إحدى المسؤوليّات الرئيسيّة على ضمان فعاليّة أحكام DSA من خلال المشاركة بنشاطٍ في صياغة القوانين المفوّضة والمبادئ التوجيهيّة التي تشرف عليها المفوّضيّة الأوروبيّة أثناء عملية الصياغة.

أهميّة DSA للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة

على الرغم من تشجيع المنصّات، نظريًّا، على عدم الإفراط في مراقبة الخطاب عبر الإنترنت بسبب نظام المسؤوليّة المشروطة، والتأكيد على حرّيّة التعبير كحقٍّ أساسيٍّ في الاتّحاد الأوروبيّ وDSA، إلا أنّ الآثار العمليّة للقانون قد تشجّع بشكلٍ أو آخر على الإفراط في إدارة المحتوى. يتّضح ذلك بشكلٍ خاصّ في حالة الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة الناتجة عن الظواهر المترابطة المتعلقة بسلوك كل من المنصّات والمؤسّسات، على مختلف المستويات الموضحة أدناه.

• التسييس والتأطير المتحيّز على أيدي المؤسّسات

على الرغم من أنّ DSA يهدف الشمولية في تنفيذ القانون، إلا أنّ تنفيذه يعتمد كثيرًا على إجراءات الهيئات القضائيّة والإداريّة والتنظيميّة للدول الأعضاء، وبالتالي، على السياق السياسيّ في كل دولة من الدول الأعضاء، والاتّحاد الأوروبيّ ككل. على وجه الخصوص، من المفترض أن تكون المفوّضيّة الأوروبيّة مُنظِّمة ومُنفِّذَة مستقلّة. ومع ذلك، فهي كيان سياسيّ في نهاية المطاف، وتحديدًا الهيئة التنفيذيّة الرئيسيّة للاتّحاد الأوروبيّ، مع قدرة على التأثير على التوتّرات بين الأهداف السياساتيّة المختلفة لـ DSA، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بمحاربة المحتوى عبر الإنترنت من ناحية، وضمان حماية الحقوق الأساسيّة من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك مصالح المفوّضيّة الأوروبيّة خارج نطاق DSA، وخاصّةً أهداف المفوّضين المختلفين، والأهداف الخاصّة بالاتّحاد الأوروبيّ، وحتّى أهداف قادة الاتّحاد الأوروبيّ وحكوماته ذات الصلة. بسبب التهديد بإجراء تحقيق بموجب قواعد DSA، قد يتم دفع المنصّات إلى الإفراط في الإنفاذ للحدّ من مسؤوليّتها، بدلًا من إعطاء الأولويّة للتحليل السياقيّ، والاهتمام بحرّيّة التعبير، ممّا قد يؤدّي إلى الإفراط في الإشراف على المحتوى المؤيّد للفلسطينيّين. يمارس الضغط أيضًا – بشكلٍ مباشر أو غير مباشر – على الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على المستويين، فوق الوطنيّ أو الوطني، على سبيل المثال، المخبرين الموثوقين.

يشير تعريف "المحتوى غير القانونيّ" إلى "أي معلومات، في حدّ ذاتها أو فيما يتعلّق بنشاط ما، بما في ذلك بيع المنتجات أو تقديم الخدمات، لا تتوافق مع قانون الاتّحاد أو قانون أيّ دولة عضو، بغضّ النظر عن الموضوع الدقيق أو طبيعة هذا القانون". وهكذا اختار المشرّعون تعريفًا صريحًا للمصطلح: فهو يتوقّف على ما يجرّمه القانون النافذ أو القواعد ذات الصلة، فيما يتعلّق بالمعلومات، بغضّ النظر عن شكلها وأنشطتها غير القانونيّة. يقدّم النص أمثلة عينيّة لما يمكن أن يكون "محتوى غير قانونيّ"، أي "خطاب الكراهية غير القانونيّ أو المحتوى الإرهابيّ والمحتوى التمييزي غير القانونيّ".

• إمكانية استخدام التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة الذي اعتمده التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA WDA)

أحد الركائز الأساسيّة لـ DSA لمفهوم "المحتوى غير القانونيّ" هو "خطاب الكراهية غير القانونيّ": يجب تعريفه من قِبَل الدول الأعضاء، مع وجود تفاوت كبير فيما يتعلّق بما يشكّل خطاب الكراهية في مختلف الدول الأعضاء. تندرج معاداة السامية بحقّ تحت هذا المفهوم في العديد من الدول الأعضاء، ولكن، أصبح النضال ضد المحتوى المعادي للسامية أحد السبل الرئيسية للتسييس، بسبب التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست. يتم استخدام هذا التعريف من قِبَل الجهات الفاعلة العامّة في جميع أنحاء الاتّحاد الأوروبيّ كما لو كان تفويضًا قانونيًّا، على الرغم من وصفه رسميًّا بأنّه "غير مُلزِم قانونًا". يرتبط هذا الاستخدام بـ "الأمثلة المعاصرة لمعاداة الساميّة"

في التعريف، والتي تتميّز بالخلط بين معاداة الساميّة والنقد المشروع لإسرائيل. غالبًا ما يستخدم هذا الخلط لتقييد حرّيّة التعبير للمدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ.

بالفعل، كانت هناك محاولات عديدة من جانب مدافعين مؤيّدين لإسرائيل للتدخّل في عمليّة صياغة وإنفاذ قانون DSA كي تشمل صراحة التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست. سابقة مثيرة للقلق هو قانون NetzDG الألمانيّ لعام 2017: تم تعديل القسم 46 بمشروع قانون يشير إلى التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست فيما يتعلق بجرائم الكراهية. على الرغم من أنّه لم يدخل في القانون، يمكن لسلطات إنفاذ القانون استخدامه لطلب إزالة المحتوى. في تمّوز 2020، وافقت كاتارينا فون شنوربين، منسّقة المفوّضيّة الأوروبيّة لمكافحة معاداة السامية، على مناقشة DSA مع "بني بريت"، مما أدّى إلى تقديم استنتاجات خلال مؤتمر "الحوكمة الرقميّة: منظور يهوديّ"، في 21 تشرين الأوّل 2020، مع فيرا جوروفا (نائب رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة للقيم والشفافيّة، والمؤيّدة لإسرائيل) وبعض المنصّات، والتي كانت إحدى الرسائل المركزيّة فيها هي أن DSA يجب أن يقدّم التوجيه والحافز للمنصّات لتبنّي وتنفيذ التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست. ومن الأدلة القاطعة على الاستغلال كانت الندوة الرفيعة المستوى الرابعة عشرة بين الاتّحاد الأوروبيّ وإسرائيل حول مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة الساميّة التي عقدت في القدس في 12 تمّوز 2023. في البيان الصحفيّ المشترك، صرّح إيلي كوهين، وزير الخارجية الإسرائيليّ، قائلًا: "نحن بحاجة إلى تشجيع الدول والمنظّمات وشركات التكنولوجيا على تبنّي التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست وتقبُّل الأدوات التي يوفّرها".

يحيل التهديد باستغلال التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست أيضًا إلى مدوّنة قواعد السلوك للاتّحاد الأوروبيّ لعام 2016 لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وهي مدوّنة طوعيّة متّفق عليها بين المفوّضيّة الأوروبيّة والعديد من شركات التكنولوجيا التي أصبحت الآن VLOPs، والتي تمّ إدانتها لتأثيرها السلبيّ على حقوق الإنسان. من بين أمور أخرى، انتقدها خبراء الأمم المتّحدة لتقويضها سيادة القانون، وربّما تشجيع الرقابة. من أكثر الجوانب إثارةً للقلق أن الشركات التي تنفّذ المدوّنة لم تكن مُطالبة بالتحقّق ممّا إذا كان المحتوى الذي تقوم بإزالته غير قانونيّ أم لا، ولم يُطلب منها حماية حرّيّة التعبير حمايةً مجديةً. لا تزال المدوّنة سارية المفعول وتعتبر أساسيّة لإنفاذ DSA على النحو الصحيح. هناك شائعات في بروكسل تقول إنّه في عام 2024 سيتم إصلاحه، حتّى يصبح رسميًّا (وبالتالي ليس طوعيًّا بعد الآن). التقييمات الدوريّة للمدوّنة (أصدرت المفوّضيّة الأوروبيّة التقييم السابع في تشرين الثاني 2022) مرفقة بمعلومات مقدّمة من الشركات حول التدابير المتّخذة لمكافحة خطاب الكراهية. حتى إذا لم تكن هناك طريقة للتحقّق من النسبة التي يتم تطبيقها استنادًا للتعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست، يمكن الاعتقاد بأنّ هذا قد يكون هو الحال، وذلك بسبب المبلغين الموثوقين للمدوّنة نفسها، وبعضهم يتبنّى التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للاتحاد الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست، على سبيل المثال، CEJI - مساهمة يهودية لأوروبا شاملة و LICRA.

• إمكانيّة استغلال مكافحة الإرهاب

طريقة أخرى لتسييس DSA مع تأثيرٍ ضارٍّ على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة هي استخدام أداة مكافحة الإرهاب، وهي واحدة من أكثر الأطر شيوعًا للسياق الإسرائيلي/الفلسطينيّ في جميع أنحاء الاتّحاد الأوروبيّ. هذا هو الحال، بشكلٍ خاصّ، للخلط المحتمل بين DSA ولائحة معالجة نشر المحتوى الإرهابيّ عبر الإنترنت لعام 2022 (TERREG)، وهو تشريع دخل حيّز التنفيذ في 7 تمّوز 2022 ويعتبر قانونًا خاصًّا (lex specialis) لـ DSA يشارك معه – كخصائص رئيسيّة – مركزيّة سلطات الإنفاذ وإطار معالجة المحتوى غير القانونيّ عبر الإنترنت. منظّمات الحقوق الرقميّة أظهرت مرارًا وتكرارًا قلقها بشأن TERREG، لا سيّما فيما يتعلّق بحوافز الإفراط في تطبيق سياسات الإشراف على المحتوى. يُقدّم TERREG قواعد عينيّة أكثر فيما يتعلّق بمكافحة شكلٍ معيّن من المحتوى غير القانونيّ، ممّا يُجبر جميع مزوّدي خدمات الاستضافة الذين يقدّمون خدمات في الاتّحاد الأوروبيّ لإزالة أيّ محتوى يتمّ الإبلاغ عنه على أنّه "إرهابيّ" في غضون ساعة، بعد استلام أمر إزالة صادر عن سلطات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تضّطر المنصّات إلى اتّخاذ تدابير استباقيّة في تحديد موقع المحتوى وحذفه. هناك خطر من أنّ القرارات المنفّذة في سياق نظام TERREG يمكن أن تستخدم أيضًا للامتثال للالتزامات المتعلّقة بـ DSA. في حالة كِلا النصّين، إذا تحقّقت المنصّات من المحتوى الذي يتمّ الإبلاغ عنه مقابل شروطها المرجعيّة، فإنّ النتيجة الأكثر احتمالًا ستكون حذف محتوى قانونيّ قد يُعتبر "حسّاسًا" نتيجة لسياساتها الإشكاليّة المتعلّقة بالأفراد والمنظّمات الخطرين (Dangerous Individuals and Organizations- DOI). يزداد الخطر في حالة الأدوات الآلية التي لا يمكنها التمييز بين المحتوى الإرهابيّ والمواد التعليميّة والإخباريّة أو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

كانت هناك حالات تمّ فيها استخدام كِلا النوعين من التسييس معًا. على سبيل المثال، عند تقييم "الإجراءات المتعلّقة بمكافحة معاداة الساميّة في مجالات سياساتيّة مختلفة، تتضمّن المفوّضيّة الأوروبيّة صراحةً إشارات إلى الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يربط المدافعون المؤيّدون لإسرائيل بين الاثنين: "يجب التطرّق إلى معاداة الساميّة في جميع مجالات السياسة الرقميّة، مثل المحتوى الإرهابيّ أو العنيف غير القانونيّ". دراسة أُجريت بتكليفٍ من المفوّضيّة الأوروبيّة بعنوان "مناهج لمعالجة معاداة الساميّة لمنع ومكافحة التطرّف العنيف (P/CVE) في أوروبا " تقبل علنًا التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست، وتوصي بربط التطرّف عبر الإنترنت بالتركيز على معاداة الساميّة.

• أوامر الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ضد المحتوى غير القانونيّ

هناك إجماع بين منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في مجال الحقوق الرقميّة على أنّه كان ينبغي على DSA تقديم ضمانات أقوى ضد إساءة استخدام الحكومات. على الرغم من أن النصّ يتضمّن إشارات إلى الحقوق الأساسيّة، إلا أنّه لا يزال يُخاطر بخلق سلطات جديدة تسهّل اقتطاع مساحة حقيقيّة لحرّيّة التعبير وحقوق الإنسان الأخرى. في الواقع، يمنح النص الكثير من السلطة للوكالات الحكوميّة للإبلاغ عن المحتوى غير القانونيّ المزعوم، لأنّه يمكن أن تصدر السلطات الإداريّة الأوامر، حتّى لو لم تكن تشير إلى إصدارٍ سابقٍ لقرار بعدم الشرعيّة من قِبَل سلطة مختصّة. التهديد الواضح في هذا الصدد هو كيف يمكن لوزارة العدل الإسرائيليّة أن تتواصل، نتيجة للروابط التي تطوّرت على مر السنين، مع الهيئات الوطنيّة في الاتّحاد الأوروبيّ لتطلب منها إزالة محتوى.

• الشروط والأحكام أوّلًا

كما أكّدت بعض تقارير الشفافيّة المقدّمة من VLOPs في تشرين الثاني 2023 وقاعدة بيانات الشفافيّة DSA، طوّرت المنصّات عادة التحقّق أوّلًا من الطلبات المستلمة، حتّى لو كان ذلك من خلال قنوات DSA الرسمية (أو غيرها)، مقابل شروط المرجعيّة الخاصّة بها. يشكّل ذلك خطرًا بأن يؤدّي إلى أوامر إزالة على مستوى العالم، وبالتالي الإفراط في الإزالة، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالقصور المُثبت في شروط وأحكام المنصّات عند التعامل مع المحتوى الفلسطينيّ، أو المحتوى الذي يدافع عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ (كما هو موضّح في تقرير العناية الواجبة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، بتكليف من ميتا، وتنفيذ شبكة الأعمال من أجل المسؤوليّة الاجتماعيّة)، كما يحدث مع العديد من السياقات الأخرى المثّلة تمثيلًا ناقصًا في جميع أنحاء الجنوب العالميّ.

كما يتّضح من وجود قوائم الأفراد والمنظّمات الخَطِرين التي لا تزال سريّة، ولكنّها لا تزال إشكاليّة، تحثّ هذه القوائم المنصّات على تكييف شروطها المرجعيّة لتتوافق مع استراتيجيّات مكافحة الإرهاب. قد تتطلب هذه الالتزامات تعديلات كبيرة تفرضها الحكومات على كيفيّة تنفيذها الحالي لشروطها وأحكامها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ظاهرة مرتبطة بـ TERREG وهي أن السلطات الحكوميّة، ولا سيّما وحدات الإحالة عبر الإنترنت (IRUs)، بالإضافة إلى جهات فاعلة أخرى، يمكنها اختيار الاستمرار في طلب إزالة المحتوى بناءً على انتهاكات سياسات محتوى الشركة وليس من خلال المسلك القانونيّ المنصوص عليه صراحةً لهذا الغرض للمحتوى الذي يزعم أنه ينتهك القوانين المحليّة. وفي كلتا الحالتين، يتعلّق التهديد الأكبر بافتقار المنصّات إلى المساءلة، لأن التزامات الشفافيّة لا تتضمّن صراحةً مثل هذه الإشعارات (في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم الكشف للجمهور عن نماذج الإبلاغ النوعيّ والكمّيّ المقترحة القابلة من المفوّضيّة الأوروبيّة).

• الأتمتة، والرقابة الاستباقيّة، والإفراط في الامتثال التمييزي

واحدة من أخطر عواقب DSA فيما يتعلق بالحقوق الرقميّة الفلسطينيّة هي إمكانية انخفاض الدقّة في تحديد المحتوى غير القانونيّ، إلى جانب زيادة عمليّات إزالة المحتوى غير المبرّرة. على الرغم من أنّ النص يفرض على ما يبدو قيودًا على عمليّة صنع القرار الآليّ، وأنّ المنصّات ملزمة باتّخاذ موقف محايد فيما يتعلّق بمحتوى مستخدميها، إلا أنّ هناك حالات قد تلجأ فيها المنصّات حتمًا إلى آليّات آليّة للإشراف على المحتوى (مثل فلترات التحميل)، وأحيانًا حتّى بنسبٍ أعلى ممّا تفعل عادةً. هذا، كما نعلم، يؤدّي إلى تفاقم خطر الرقابة والتمييز. كما هو موضّح في سياق الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة في ورقة موقف مركز حملة حول تأثير تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ على حياة الفلسطينيّين وسرديّاتهم، غالبًا ما تفتقر الخوارزميّات إلى فهمٍ كافٍ للسياق، كما أنّها تضخّم التحيّزات القائمة.

لتجنّب المسؤولية عن المحتوى غير القانونيّ بموجب DSA، يتمّ تكليف المنصّات بإزالة أو تعطيل الوصول إلى هذا المحتوى على الفور. على الرغم من عدم تحديد حدٍّ زمنيٍّ محدّدٍ، فقد يؤدّي ذلك حتمًا إلى المزيد من استخدام الأدوات الآليّة للإشراف على المحتوى. علاوة على ذلك، يضيف DSA أيضًا أن المسؤوليّة المشروطة لا ينبغي أن تمنع الاتّحاد الأوروبيّ أو القانون الوطنيّ. بالتالي، يمكن للسلطات أن تقع فريسة للتسييس وإلزام المنصّات بإجراء مراقبة عينيّة للمحتوى الذي ثبت أنّه غير قانونيّ أو أنّه غير قانونيّ بشكلٍ واضحٍ. عندما يتعلّق الأمر بالحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، أو اللجوء إلى التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست، أو الضغط من المؤسّسات في لحظات الأزمات، فإنّ مخاطر الأتمتة من حيث الإفراط في عمليات الإزالة واضحة.

في حالة خطاب الكراهية، قد يحدث الإفراط في الامتثال أيضًا بدون أتمتة. في حين يجب أن يقتصر حذف المحتوى من حيث المبدأ على البلد الذي يكون فيه المحتوى غير قانونيّ بالفعل، فقد تختار الشركات الإفراط في الحذر وحذف جزء المحتوى في جميع أنحاء الاتّحاد الأوروبيّ، وحتى على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون لدى مشرفي المحتوى المُعدّين للتعامل مع المواقف داخل الاتّحاد الأوروبيّ معرفة كافية بتفاصيل السياق (أو اللغات) في سياق فلسطين/إسرائيل.

• الإشعارات المقدّمة من المخبرين الموثوقين (Trusted Flaggers)

من حيث المبدأ، يمكن لأيّ مستخدم الإبلاغ عن محتوى غير قانونيّ بموجب آليّة الإشعار والإجراء. ومع ذلك، يحدّد DSA فئة محدّدة من المصادر: يجب معالجة الإشعارات المقدّمة من "المخبرين الموثوقين" واتخاذ قرار بشأنها بأولويّة وبسرعة، وهو أمر قد يؤدّي إلى تقييمات أقلّ شمولًا للمحتوى الذي تم وضع علامة عليه على أنّه غير قانونيّ.

المخبرون الموثوقون هم كيانات معيّنة من قِبَل منسّقي الخدمات الرقميّة وهم مسؤولون أمامهم، ويمكن أيضًا تعليق حالتهم، وهي كيانات يجب أن تستوفي عددًا من المعايير. تحتفظ المفوّضيّة الأوروبيّة بقاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بشكلٍ عامّ وتحديثها بانتظام والتي تنشر المخبرين الموثوقين، وسيحتاج المخبرون إلى تقديم تقارير سنويّة عن الإشعارات المقدّمة. وفقًا لـ DSA، يمكن أن يكون المخبرون الموثوقون منظّمات غير حكوميّة. في هذا الصدد، وفيما يتعلّق باستغلال التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست، فإن أحد المخاطر الرئيسيّة هو أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ الإشكاليّة التي تتعاون بالفعل مع مدوّنة قواعد السلوك لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت (انظر أعلاه) تُمنح تلقائيًّا هذه المكانة.

علاوة على ذلك، يحدّد DSA أنّه يمكن لسلطات الإنفاذ الوطنيّة أو الأوروبيّة أن تصبح مخبرة موثوقة. يشير النص صراحةً إلى إمكانيّة أن تصبح هذه السلطات مخبرة موثوقة "للمحتوى الإرهابيّ". وهذا يشير إلى إمكانيّة تجاوز الإنفاذ نتيجةً لتدخّل الدول الأعضاء أو وحدات الحالة عبر الإنترنت التابعة لليوروبول. من المهمّ التأكيد على أنّ المنصّات الإلكترونيّة "متحيّزة بطبيعتها لصالح المواقف المفضّلة للحكومة"، وبالتالي، من المحتمل أن تضطر إلى تعديل المحتوى الذي لم تكن لتتدخّل فيه بطريقةٍ أخرى. بالتالي، في حالة الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، هناك خطر مزدوج: من ناحية، تستدعي وحدة الإحالة عبر الإنترنت الإسرائيليّة – ما يسمّى بـ "وحدة السايبر" – بعض هذه السلطات للإبلاغ عن المحتوى بما يتماشى مع روايتها، ومن ناحية أخرى، تتأثّر هذه السلطات بالتأطير الذي تفرضه مؤسّساتها الوطنيّة وفوق الوطنيّة (انظر أعلاه).

دراسة حالة: آثار أحداث 7 تشرين الأوّل

• علامات مقلقة على التسييس

يشير عدد من الأحداث التي تبعث على القلق إلى أنّه تمّ تطبيق DSA بتحيّزٍ، مع أمثلة على جميع المسائل المحدّدة في القسم السابق. تنبع الكثير من القضايا من التسييس: بعد أيام قليلة من غزو غزّة، أكّد المفوّض الأوروبيّ، تييري بريتون، على التأثير العاليّ لـ DSA، وإن كان ذلك دون إشارةٍ صريحةٍ إلى الفلسطينيّين. تكمن القضيّة الأساسيّة في تأطير الوضع، الذي يتماشى بشكلٍ وثيقٍ مع الرواية السائدة المتحيّزة التي تهمل المنظور الفلسطينيّ والانتهاكات المستمرّة لحقوق الإنسان من قِبَل إسرائيل. هذا التركيز الضيّق يديم سرديّة أحاديّة الجانب تتجاهل التعقيدات والفروق الدقيقة الأساسيّة لفهم النطاق الكامل للوضع، ممّا يقوّض الجهود المبذولة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الفلسطينيّة. لا تتجنّب هذه التدخّلات فقط ذكر كيفيّة استخدام المنصّات الإلكترونيّة للتحريض على العنف ضدّ الفلسطينيّين وانتهاك الحقوق الأساسيّة الأخرى لكلّ من الفلسطينيّين، والفلسطينيّين الذين يدعمون حقوق

الإنسان، إلا أنّها تسلّط أيضًا الضوء على سبل إجبار المنصّات على الإفراط في الامتثال والتمييز بين ممارسات الإشراف على المحتوى المذكورة أعلاه. من المهمّ التأكيد على أنّ الرقابة على المحتوى الفلسطينيّ والمؤيّد للفلسطينيّين في الاتّحاد الأوروبيّ هي نتيجة لكل من الديناميكيّات المتعلّقة بـ DSA المحدّدة في هذه الدراسة ونتائج سياسات وممارسات الإشراف على المحتوى في المنصّات على نطاقٍ عالميّ.

حذّر بريتون إكس، وميتا، وتيك توك من التزاماتهم بموجب النص. أعرب مركز حملة، بالتعاون مع منظّمات المجتمع المدنيّ الأخرى المكرّسة لدعم الحقوق الرقميّة، عن مخاوفه بشأن هذا التصوير للسياق بشأن دور المفوّضيّة الأوروبيّة في إنفاذ النص. في 18 تشرين الأوّل، أعادت المفوّضيّة الأوروبيّة تأكيد موقفها من خلال اقتراح "آليّة مؤقّتة للاستجابة للحوادث" حتّى يتم تطبيق DSA. حث هذا دول الأعضاء على تسريع حوكمة DSA لتنسيق الجهود في معالجة "انتشار وتضخيم المحتوى غير القانونيّ"، ممّا يسلّط الضوء على "تهديد خطير للأمن العامّ". في اليوم نفسه، عقد البرلمان الأوروبيّ نقاشًا بعنوان "مكافحة المعلومات المضلِّلة وانتشار المحتوى غير القانونيّ في سياق قانون الخدمات الرقميّة في أوقات النزاع"، حيث أشارت نائبة رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة، فيرا جوروفا، إلى أنّ "المنصّات عبر الإنترنت أصبحت أداة للإرهابيّين ولانتشار محتوى غير قانونيّ عنيف ومعادي للساميّة".

• استغلال النضال ضد الإرهاب ومعاداة الساميّة

تماشيًا مع الإطار الإشكاليّ المذكور سابقًا، لا سيّما فيما يتعلّق باستغلال الإرهاب، أشارت توصية المفوّضيّة الأوروبيّة إلى "الهجمات الإرهابيّة التي شنّتها حماس في إسرائيل" والحرب في أوكرانيا. ركّز البيان الصحفيّ المرافق فقط على الشرق الأوسط، حيث تطرّق رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة إلى "هجوم عبر الإنترنت لمحتوى شنيع وغير قانونيّ يروّج للكراهية والإرهاب". اقترحت المفوّضيّة الأوروبيّة على وجه التحديد استخدام TERREG وبنيويّات أخرى لمكافحة الإرهاب ولمكافحة المحتوى غير القانونيّ. تماشيًا مع هذا المنظور، كشفت وثيقة مسرّبة من كانون الأوّل 2023 من قِبَل منظّمة Statewatch المتخصّصة في مراقبة وتدقيق وكشف النقاب عن الإجراءات الحكوميّة التي تعرّض الحرّيّات المدنيّة للخطر، عن خطة صاغتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا. تحدّد هذه الخطة التي تتميّز بلغةٍ غامضةٍ ونطاق واسعٍ استراتيجيّات لمواجهة أنشطة حماس. تتضمّن الخطّة قسمًا حول مراقبة وإنفاذ الالتزامات على المنصّات الإلكترونيّة، ممّا يثير مخاوف من أنّ الحكومات المختلفة قد تستغل الفضاء الإلكترونيّ لاتّخاذ المزيد من الإجراءات ضدّ الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة. يتفاقم هذا الوضع بسبب حقيقة أن المنصّات تنخرط باستمرارٍ في الإفراط في الإنفاذ التعسّفيّ والخاطئ لسياسات مكافحة الإرهاب، وغالبًا ما تقصّر عن تلبية معايير الإجراءات القانونيّة الواجبة.

أشار الإطار المقترح من المفوّضيّة الأوروبيّة أيضًا إلى استخدام التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست. أعربت التوصية عن قلقها إزاء "خطر واضح يتمثّل في تخويف مجموعات سكّانيّة"، وربّما في إشارة إلى محتوى معادٍ للساميّة. شجّعت آليّة الاستجابة المقترحة الدول الأعضاء على مناقشة "الممارسات والمنهجيّات الجيّدة" والإبلاغ بانتظامٍ عن المعلومات التي يتمّ جمعها على المستوى الوطنيّ وتبادلها، وذلك على الرغم من الاختلافات في تعريف خطاب الكراهية غير القانونيّ عبر البلدان.

• تجاوز الإنفاذ

سلّط سياق ما بعد 7 تشرين الأوّل الضوء أيضًا على خطر تجاوز الإنفاذ. بالإشارة إلى ضرورة "توقّع تهديد موجات من خطاب الكراهية غير القانونيّ قبل أن ينتشر المحتوى عبر الإنترنت" وتسليط الضوء على توقّع قيام المنصّات الموقّعة بإزالة هذا المحتوى "في معظم الحالات في غضون 24 ساعة"، أكّدت المفوّضيّة الأوروبيّة على مراجعة مدوّنة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت المذكورة أعلاه. من شأن هذه المراجعة أن تعزّز بشكلٍ غير مباشرٍ عمليّات الإزالة السريعة، ممّا قد يؤدّي إلى نتائج إيجابيّة خاطئة، فضلًا عن إزالة المحتوى الذي قد يكون عرضة للخلط بين معاداة الساميّة وانتقاد إسرائيل. كما نعلم من مجموعة من الاستوديوهات، فإن إعطاء الأولويّة للسرعة على العناية الواجبة في إزالة المحتوى يؤدّي إلى الإزالة غير العادلة للمحتوى الشرعيّ، وانتهاك أحكام DSA في سياقٍ يكون فيه الفهم السياقيّ الدقيق أمرًا بالغ الأهميّة. إن الحماس لمكافحة المحتوى غير القانونيّ بأيّ ثمن يمارس ضغطًا كبيرًا على VLOPs للتصرّف بسرعةٍ وحسمٍ، حتّى لو كان ذلك يعني الاعتماد على أدوات خوارزميّة غير كاملة وغير شفّافة لتجنّب المسؤوليّة والتدقيق العامّ. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلّق بالإفراط في الإنفاذ، ذكّرت توصية المفوّضيّة الأوروبيّة بأنّه يمكن إصدار الأوامر على أساسٍ عابرٍ للحدود. من الناحية العمليّة، يؤدّي هذا في معظم الأحيان إلى أوامر إزالة عالميّة، وبذلك لا يترك تفسيرات لأسباب إزالة المحتوى لمستخدمي الاتّحاد الأوروبيّ.

• الخلط مع المعلومات المضلِّلة

جانب آخر مثير للقلق في الإطار الحالي هو الخلط في معاملة DSA للمحتوى غير القانونيّ والمعلومات المضلِّلة. يحدّد النص مناهج تنظيميّة متميّزة لأنواع المحتوى هذه. يتم تكليف VLOPs بتقييم المخاطر التي تشكّلها أنظمتها على المجتمع واتّخاذ إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة المعلومات المضلِّلة مع النظر أيضًا في التهديدات التي تتعرّض لها حرّيّة التعبير. هذا التوازن أمر

بالغ الأهميّة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة. ومع ذلك، وبسبب التأطير الإشكاليّ للسياق، هناك خطر من أنّ تصنيف المحتوى المشروع على أنّه "معلومات مضلِّلة" قد يزيد من قمع السرديّات الفلسطينيّة وإدراكها للواقع على الأرض.

• الأدلّة الكمّيّة والنوعيّة

بدلًا من الالتزام بالمبدأ القائل بأنّ أي تقييد لحرّيّة التعبير يجب أن يكون ضروريًّا ومتناسبًا، فإنّ تنفيذ اتفاق DSA بعد 7 تشرين الأوّل يعكس إزالة غير عادلة وغير متناسبة للمحتوى القانونيّ الذي ينتجه المستخدمون من الاتّحاد الأوروبيّ الذين يدافعون عن حقوق الإنسان للفلسطينيّين. تشير الأدلّة التي تمّ الحصول عليها من خلال حرّ – مرصد انتهاكات الحقوق الرقميّة – 127 حالة انتهاك مُبلغ عنها في الفترة الواقعة بين 7 تشرين الأوّل وأواخر كانون الثاني 2024[3] – إلى حقيقة أن المنصّات الإلكترونيّة قد أزالت المحتوى القانونيّ المتعلّق بالفلسطينيّين وعلّقت الحسابات المتعلّقة بالفلسطينيّين داخل الاتّحاد الأوروبيّ. تؤكّد هذه الأدلّة البيانات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش أثناء إعداد تقريرها "وعود ميتا المنكوثة: الرقابة المُنهجة على المحتوى الفلسطينيّ على إنستغرام وفيسبوك". يسلّط التقرير الضوء على اكثر من 100 حالة انتهاك على منصّات ميتا في دول الاتّحاد الأوروبيّ (من أصل 1,049 حالة إزالة أو قمع المحتوى على مستوى العالم) بين تشرين الأوّل وتشرين الثاني 2023. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التحريض على العنف من داخل الاتّحاد الأوروبيّ ضد الفلسطينيّين – الذي غالبًا ما يكون مصحوبًا بمعلوماتٍ مضلِّلة – قضيّة خطيرة للغاية. على الرغم من الجهود المبذولة للإبلاغ عن هذا النوع من المحتوى باعتباره غير قانونيّ بموجب قانون DSA، فإنّ هذه الإجراءات لم تسفر عن ردود مرضية.

تمت إزالة جزء من المحتوى الذي ينتجه الفلسطينيّون بواسطة منصّات الإنترنت استجابة لطلبات من "وحدة السايبر" الإسرائيليّة. على المستوى العالميّ، شهدت طلبات الإزالة هذه في الماضي معدّل قبول مرتفع. وفقًا لتقريرٍ من تشرين الأوّل 2023، استجابت ميتا وتيك توك بالإيجاب إلى 90% و 85% من هذه الطلبات على التوالي. الأهمّ من ذلك، ورد أن VLOPs تلقّت أيضًا طلبات إزالة من سلطات إنفاذ القانون في الاتّحاد الأوروبيّ (على سبيل المثال، وفقًا لتقرير المفوّضيّة الأوروبيّة حول تنفيذ TERREG الذي تم نشره في 14 شباط 2024، أصدر مكتب الشرطة الجنائيّة الجمهوريّة في ألمانيا 249 أمر إزالة من 7 تشرين الأوّل إلى 31 كانون الأوّل 2023)، وهو وضع يثير مخاوف مشروعة حول المشاركة المحتملة لوكالات إنفاذ القانون باعتبارها مُخبرة موثوقة. ترتبط هذه العلاقة المعقّدة ارتباطًا جوهريًّا بالضغوط السياسيّة الكبيرة التي تُمارَس على منصّات الإنترنت من جبهات مختلفة.

3. تنبيه مهم هو أنّه لم يتم تقديم خيار للمستخدمين للإبلاغ عن الانتهاكات إلى مرصد حُر للإشارة إلى أنّهم موجودون في أوروبا حتّى الأسبوع الأوّل من تشرين الأوّل 2023. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالات المُبلغ عنها تمثّل فقط الحالات التي كشف عنها أفراد على دراية بالمنصّة، وبالتالي قد لا تعكس بدقّة المشهد الشامل للرقابة.

• الآثار على حقوق الإنسان

فيما يتعلّق بالآثار الملموسة على حقوق الإنسان المترتّبة على تنفيذ DSA في ظلّ الظروف المذكورة، من المهم الإشارة إلى أنّ الضغط الانتقائيّ لإزالة أجزاء فقط من المحتوى التحريضيّ، وليس خطاب الكراهية والعنف الذي يستهدف الفلسطينيّين، يؤدّي إلى التمييز والأذى، وهو أمر مثير للقلق بشكلٍ خاصّ بالنظر إلى أنّ مثل هذا المحتوى يمكن أن يحرّض على إلحاق ضرر حقيقيّ بالفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة وغيرها من المجتمعات المهمّشة في جميع أنحاء الاتّحاد الأوروبيّ. في سياق فلسطين، هذا أمر مثير للقلق بشكلٍ خاصّ، حيث توجد علاقة موثّقة جيّدًا بين المحتوى الضارّ على الإنترنت، والعنف على الأرض. في أوائل عام 2023، تنظّم مستوطنون إسرائيليون على موقع إكس (تويتر سابقًا) للتحريض على مذبحة مدبّرة ضد قرية حوّارة الفلسطينيّة، وفي أعقاب 7 تشرين الأوّل، استخدم كبار المسؤولين الإسرائيليّين حسابات في وسائل التواصل الاجتماعيّ لتبرير العقاب الجماعيّ لجميع الفلسطينيّين.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أهمّ حق مُنتهَك يتعلّق بحرّيّة التعبير. يتجلّى هذا التجاوز مباشرةً من خلال كبت الأصوات، وما ينتج عنه من تأثيرٍ سلبيٍّ. جانب آخر من هذا التعدّي على حرّيّة التعبير يتعلّق بالمساومة على الوصول إلى المعلومات، وهي نتيجة تفاقمت منذ 7 تشرين الأوّل. هذه المساومة مثيرة للقلق بشكلٍ خاصٍّ بالنظر إلى الأهميّة الحاليّة لحرّيّة التعبير والوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالسياق الإسرائيليّ/الفلسطينيّ. لا تنشأ هذه الحاجة الملحّة فقط بسبب انتشار الروايات المتحيّزة التي تنشرها وسائل الإعلام الرئيسيّة والمؤسّسات الرسميّة، ولكن أيضًا بسبب المخاطر الكبيرة التي يواجهها الصحفيّون الفلسطينيّون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يغطّون الأخبار على الأرض، والتي تتفاقم بسبب انقطاع التيار الكهربائيّ المتكرّر وإغلاق الإنترنت. إلى جانب حالات التميّز الأخرى في جميع أنحاء العالم، ولا سيّما فيما يتعلّق بالبلدان ذات الأغلبية العالميّة، تشوّه الديناميّات المحددة المعلومات الحيويّة اللازمة لفهم انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها على الصعيد العالميّ.

الحق الأساسيّ الثاني الذي يُنتهك بشكلٍ منهجيٍّ هو حرّيّة التجمّع السلميّ وتكوين الجمعيّات، لا سيّما فيما يتعلّق بالنشطاء ومنظّمات المجتمع المدنيّ الذين يدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ داخل الاتّحاد الأوروبيّ. من المهم أن ندرك أنّ هذه الانتهاكات تؤثّر على سكان الاتّحاد الأوروبيّ، بما في ذلك المدافعين منذ فترة طويلة عن الوضع الإسرائيليّ/الفلسطينيّ والأفراد الذين امتنعوا سابقًا عن الانخراط في خطابٍ حول هذه المسألة. قد تكون المجموعة الأخيرة أكثر عرضة للتأثير السلبيّ، ممّا يضخّم العواقب الضارّة لهذه القيود.

علاوة على ذلك، تمتد تداعيات حقوق الإنسان لتشمل حرية اختيار المهنة. في هذا السياق، المتأثرون بهذه الديناميّات ليسوا سكّان الاتّحاد الأوروبيّ الصحفيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان فحسب، بل أيضًا المواطنين العاديين. جو الخوف الناتج عن الرقابة غير المتناسبة السائد داخل منصّات مثل إنستغرام ولينكد-إن أدّى إلى تقييد الأفراد للتعبير عن آرائهم عبر الإنترنت. تنبع هذه الرقابة الذاتيّة من المخاوف من أن التعبير العلنيّ عن الآراء يمكن أن يؤثّر سلبًا على حياتهم المهنيّة والفرص المتاحة لهم.

- **إضافة الوقود إلى النار**

هذا السيناريو، إلى جانب التأطير السياقيّ المتحيّز واختلالات القوى السائدة في المنطقة، يسلّط الضوء على تعدّي الجهات الفاعلة في الاتّحاد الأوروبيّ على المجال الرقميّ، ويرسم صورة لتطوّر الفضاء الرقميّ إلى ساحة معركة حيث قد تشعر حكومات الاتّحاد الأوروبيّ بالحرّيّة في السعي للحدّ من حرّيّة التعبير. غالبًا ما تظلّ الدوافع وراء إزالة المحتوى غامضة، بسبب الافتقار المقلق للشفافيّة في هذه الأنشطة، على الرغم من متطلّبات الامتثال التي حدّدها قانون DSA، والتي تؤكّد على الحاجة إلى مزيدٍ من الشفافيّة والمساءلة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتجاوز السياسات التي تنفذّها المنصّات الإلكترونيّة القيود المسموح بها بموجب المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، ممّا يساهم بشكلٍ أكبر في الإفراط في إنفاذ القرارات ضد المحتوى الفلسطينيّ والمؤيّد للفلسطينيّين.

استنتاجات، توصيات، ونقاط عمل مُحتملة

قامت هذه الدراسة بتحليل الآثار المترتّبة على قانون DSA في مجال الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، لا سيّما في أعقاب أحداث 7 تشرين الأوّل. تشير النتائج إلى مؤشّرات مقلقة بأن تطبيق قانون DSA – الذي تسمح صياغته بمساحة من التفسير – قد يساهم، ويبدو أنّه قد ساهم بالفعل، في انتهاك الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة. في بيئة تتّسم بالتسييس المفرط لبعض مؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ وقادته، هناك خطر واضح من أن تطبيق قانون DSA قد يعرّض للخطر، عن غير قصد، الحقوق ذاتها التي يهدف إلى حمايتها. على هذا النحو، يطرح التأثير متعدّد الأوجه لهذه الديناميّات تحدّيات كبيرة لمبادئ حرّيّة التعبير، والوصول إلى المعلومات، والقدرة على اختيار مهنة بحرّيّة، والحق في السلامة داخل الاتّحاد الأوروبيّ، ولكن أيضًا خارجه.

تؤكّد الدراسة على الحاجة إلى اليقظة واتّخاذ تدابير استباقيّة لمواجهة التحدّيات التي تمّ تحديدها، لأنّ المشهد المُسيّس قد يديم عن غير قصد بيئة لا تتعرّض فيها الحقوق الرقميّة للخطر فحسب، بل يتمّ التلاعب بها أيضًا لخدمة الأجندات السياسيّة. أطلقت المفوّضيّة الأوروبيّة إجراءات رسميّة ضدّ إكس بموجب DSA، وهو إطار تخضع فيه للتدقيق العديد من التزامات الشركة لقانون DSA، وبعضها لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بسياق ما بعد 7 تشرين الأوّل. يمكن أن توفّر نتائج هذه الإجراءات نظرة ثاقبة لبعض المخاوف التي تمّ تناولها في هذه الدراسة، والتي درسها مركز حملة بشكلٍ عامّ. نظرًا لأنّ قانون DSA يطمح إلى أن يكون معيارًا عالميًّا للتنظيم الرقميّ، فمن الضروريّ إجراء دراسة نقديّة لتأثيره على سياقات محدّدة، خاصّةً تلك التي تشوبها التعقيدات الجيوسياسيّة. يمكن أن تكون التوصيات المقدّمة أدناه، بما يتماشى مع إطار "الاحترام، والحماية، والانتصاف" المنصوص عليه في مبادئ الأمم المتّحدة التوجيهيّة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان (**UNGPs**)، بمثابة خارطة طريق لأصحاب

المصلحة للتغلّب على المخاطر المحتملة ودعم مبادئ حماية حقوق الإنسان في سياق الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، فضلًا عن سياقات أخرى. فقط من خلال نهج يَقِظ وتكيّفيّ يمكن لـ DSA تحقيق الغرض المقصود منه دون أن يصبح عن غير قصد أداة لانتهاك الحقوق الأساسيّة في الاتّحاد الأوروبيّ وخارجه.

• مسؤوليّات مؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ فيما يتعلق بتأثير DSA خارج الحدود الإقليميّة

- يجب على فريق إنفاذ DSA التابع للمفوّضيّة الأوروبيّة في DG CONNECT، والكيانات الأخرى المسؤولة عن إنفاذ النصّ والإشراف عليه، إيلاء مزيد من الاهتمام لتأثير DSA خارج الحدود الإقليميّة.
- يجب أن تشمل تقييمات مخاطر DSA آثار المنتجات والخدمات على الأفراد والجماعات الذين لا يستخدمون الخدمات بشكلٍ مباشرٍ. الشفافيّة والعناية الواجبة والتركيز الثابت على حقوق الإنسان أمور لا غنى عنها في حالات الأزمات لحماية حقوق جميع المستخدمين وأصحاب الحقوق، ولا سيّما أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات الضعيفة.
- تماشيًا مع ما تسمّيه شبكة BSR "حساسية النزاع"، ينبغي إدراج الامتداد المحتمل من سياقات الصراع مثل الصراع بين إسرائيل/فلسطين كخطر منهجيّ يؤكّد على الآثار المترتّبة على حقوق الإنسان لهذه الحالات في الاتّحاد الأوروبيّ، مع مراعاة خصوصيّات السياق وتجنّب التسييس والاستغلال في جميع الأوقات، لتجنّب التميّيز والمزيد من انتهاكات الحقوق الأساسيّة في نهاية المطاف. ينبغي أن يعتمد هذا النهج منهجيّة متعدّدة الجوانب لضمان شمل تدابير التخفيف والوصول إلى سبل انتصاف تشمل الآليّات الأساسيّة اللازمة لأكثر المتضرّرين من انتهاكات الحقوق.
- نظرًا لقيام DSA بدور أكثر أهميّة للجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ، يجب على المفوّضيّة الأوروبيّة (إذا لزم الأمر، من خلال خدمة العمل الخارجيّ الأوروبيّ) التعامل مع المدافعين عن الحقوق الرقميّة خارج الاتّحاد الأوروبيّ، لا سيّما في الجنوب العالميّ. يجب إشراك منظّمات المجتمع المدنيّ والأفراد، سواء من المجتمع المدنيّ من المنطقة المعنيّة أو المجتمع المدنيّ في الاتّحاد الأوروبيّ من ذوي الخبرة في السياق، في السيرورات التي تُشرك أصحاب المصلحة المتعددين. ينبغي أيضًا أن تكون هذه المشاركة على شكل تشاور دوريّ، لا أن تحدث فقط في لحظات الأزمات.
- عند تعيين المُخبرين الموثوقين، يجب أن يضع منسّقو الخدمات الرقميّة في الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ في اعتبارهم إمكانيّة استخدام التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة وفقًا للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى الهولوكوست أو مكافحة الإرهاب، سواء كانوا منظّمات المجتمع المدنيّ أو سلطات إنفاذ القانون.
- يجب على منسّقي الخدمات الرقميّة إنشاء علاقات هادفة مع المجتمع المدنيّ. في حالة الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، يجب أن تؤخذ منظّمات المجتمع المدنيّ التي لديها فهم قويّ للسياق في الاعتبار عند تعيين المخبرين الموثوقين.

- يجب على منسّقي الخدمات الرقميّة أيضًا التحقيق في سلوك والانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان للمخبرين الموثوقين عندما يتمّ اتهام هذه الكيانات بأفعالٍ تؤدّي إلى الرقابة على الإنترنت.

• كيف يمكن للمجتمع المدنيّ الاستفادة من DSA لحماية الحقوق الرقميّة المتعلّقة بفلسطين وخارجها؟

- يمكن للمجتمع المدنيّ والأفراد المتضرّرين من الانتهاكات الموضّحة في هذه الدراسة الاستفادة من آليّة الشكاوى التي أنشأها قانون DSA فيما يتعلّق بالخدمات الموجودة أو المُنشأة في دولة عضو [لا يوجد شرط للحصول على جنسيّة تابعة للاتّحاد الأوروبيّ لتقديم شكوى، وقد يتمّ تمثيل المستخدمين من قِبَل كيانات خارج الاتّحاد الأوروبيّ].
- يجب على المجتمع المدنيّ والأفراد المتأثّرين بالانتهاكات المحدّدة في هذه الدراسة الدعوة إلى إنفاذ سياسات وعمليّات إشراف محدّدة بوضوحٍ وموثقة علنًا على المحتوى الذي تمّ الإبلاغ عنه بواسطة مخبرين موثوقين.
- يجب أن يتمتع المجتمع المدنيّ، ولا سيّما منظّمات الحقوق الرقميّة، بإمكانية الوصول الكامل أو الهادف إلى التقييمات الذاتيّة للمخاطر النظاميّة الخاصة بـ VLOPs. يجب أن تشارك المنصّات في مشاورات مع الفئات المتضرّرة والخبراء المستقلّين، لا سيّما في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الآثار الكبيرة على أرض الواقع. من خلال تشجيع VLOPs والمنظمين على معالجة مخاطر محدّدة في تقييماتهم، ينبغي لمنظّمات المجتمع المدنيّ أن تقدم بنشاطٍ أدلّة تستند إلى خبرتها ومعرفتها العميقة بسياقات محدّدة.
- ينبغي لمنظّمات المجتمع المدنيّ أن تغتنم الفرصة لتصبح باحثة معتمدة، وأن تسلّط الضوء على القيود المفروضة عليها في هذا الصدد.

• المنصّات عبر الإنترنت: كوني شفّافة وتجاوزي ما ينصّ عليه قانون DSA

- لأنّ قانون DSA يتبع نهجًا لا تُعالج بموجبه المشاكل إلّا عندما تتحقّق، يجب على المنصّات الالتزام بالمبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة وتطبيق أربعة عناصر أساسيّة في العناية الواجبة بحقوق الإنسان الخاصّة بها: "تقييم الآثار الفعليّة والمحتملة على حقوق الإنسان، وجمع النتائج والتصرّف بموجبها، وتتبّع الردود، والإبلاغ عن كيفيّة معالجة الآثار".
- يجب أن تمتنع المنصّات عن التذرّع بالأسرار التجاريّة كسبب لحجب الوصول إلى البيانات عن الباحثين، وتسهيل عمليّة الوصول إلى البيانات بشكلٍ هادفٍ.
- بالنظر إلى أنّ قرارات تصميم VLOPs تساهم بشكلٍ كبيرٍ في "المخاطر النظاميّة"، لا سيّما من خلال أنظمة التوصية الخاصّة بهم، وبالنظر إلى أنّ المنصّات نفّذت تغييرات على هذه الأنظمة بعد 7 تشرين الأوّل، فمن الضروري أن تدمج هذه المنصّات بشفافيّة المعلومات حول هذه الأنظمة في تقييمات المخاطر الخاصّة بها. يجب أن يكون هذا الجانب نقطة محوريّة لعمليّات التدقيق والتحقيقات المستقلّة اللاحقة التي يقودها DG CONNECT.
- تضمين طلبات وحدات الإحالة عبر الإنترنت الحكوميّة الطوعيّة في تقارير الشفافيّة الخاصّة بها.

Contact us:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
Find us on social media: **7amleh**